

دور لونساج في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لبعض المؤسسات في مدينة معسكر

بوطبل عبد القادر

باحث في علم اجتماع التنظيم والعمل

الملخص:

نغدو في هذه المقالة العلمية إلى شرح وتفسير ما سوف تندرج ضمنه مختلف أساليب واليات الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى منطقة معينة، من مفاهيم علمية أكاديمية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خاصة، إضافة إلى تحليل واقع ومال هذه المؤسسات في ظل تبيان آليات تمويل، على غرار التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كقدرة ونموذج مبتكر لحل ما سميا بعملية التوظيف المباشر وضمان مناصب شغل لدى الشباب إلى إنشاء مؤسسة قائمة بذاتها.

الكلمات المفتاحية: التمويل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Abstract :

In this scientific article, we will explain and explain what the various methods and mechanisms of support and financing for small and medium enterprises at the level of a certain region will fall into, from academic scientific concepts to the role of small and medium enterprises in the economic and social fields in particular, in addition to analyzing the reality and money of these institutions in light of the clarification Funding mechanisms, such as introducing the National Agency to Support Youth Employment as an innovative capacity and model to solve what has been called the direct employment process and guarantee job positions for young people to establish a stand-alone institution

Key words : Financing , National Agency for Youth Employment Support, Small and Medium Enterprises

1- المقدمة:

إن تحقيق التنمية والتطور هو مصدر اهتمام كل الدول سواء المتقدمة أو النامية ، من خلال ما يسمى بتكامل كل من المشروعات الكبيرة مع المتوسطة والصغيرة، إذ يعول معظم الباحثين والمختصين من علماء الاجتماع والمنظرين في مجال التنظيمات والعمل على اكتساب رؤيا شاملة واضحة حول موضوع المؤسسات بمختلف أحجامها وصيغ مسمياتها.

كما تعتبر الجزائر من أهم الدول الداعمة لفكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستحداث وتجديد هياكل مؤسساتها في مختلف مجالات نشاطها متبعة عدة آليات وأساليب حديثة كاستراتيجيات هادفة للدفع بهذا المجال في المقدمة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني مع إزاحة العبء عن الدولة في عملية التوظيف وضمان مناصب شغل للشباب من مختلف شرائح المجتمع كخريجي الجامعات والمعاهد وغيرهم من أصحاب الحرف والمؤهلات.

فكغيرها الجزائر من بين الدول التي استفادت من خبرة الدول المتقدمة في هذا الشأن فعمدت إلى تشجيع هذا النوع من المؤسسات، فأنشأت لذلك وزارة خاصة مع إصدار قوانين وتشريعات ساهمت في عملية تسهيل معرفة هذا النوع من المؤسسات وكيفية إنشائها بمختلف الصيغ إلى جانب دعم حاملي أفكار هذه المشاريع في كل المجالات كآليات مساندة ودعم من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي صبحت في فترة معينة الملاذ الوحيد لفئة الشباب من أجل خلق مؤسساتهم الخاصة.

لكن واقع هذا القطاع رغم جميع الجهود المبذولة لا يزال ضعيف غير قادر على مواكبة الوضع الراهن للحياة الاقتصادية والاجتماعية من تطورات حديثة وعالمية كالتيكنولوجيا واكتساح الأسواق العالمية ونمذجة المؤسسة.

فلا يزال هذا القطاع بحاجة للعمل وتبني استراتيجيات جديدة ومتطورة من أجل النهوض به، وحصر الصعوبات والعراقيل التي تواجه سير هذه المؤسسات واستمراريتها قصد تحقيق الهدف المراد، على غرار ابتكار أساليب وآليات جديدة وفعالة للمضي نحو استراتيجيات محكمة ودقيقة تصب في بناء مجتمع مؤسساتي يتمشى ومختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد لمجابهة مسار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية من جهة، وفرز مختلف الفئات الاجتماعية كل على حدى لتأطير السبل إلى إنشاء مشروع ناجح اقتصادية وفعال اجتماعية ورفيع المستوى ثقافيا يسمى بالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة.

- الإشكالية:

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر من أهم الأجهزة التي أوليت لها أهمية بالغة في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية دعم وتمويل من ناحية ومرافقة وإشراف من ناحية أخرى على هذه المؤسسات من بداية الفكرة حتى بداية النشاط، ومتابعة دورية مستمرة، حيث أنها تخص فئة الشباب البطالين التي لا تفوق أعمارهم الأربعين سنة ويحملون أفكار ومؤهلات لبناء مؤسسات مستقبلية تحميهم من خطر البطالة والمطالبة بمناصب شغل. فكلمة حياط أو شومار في مجتمعنا تعني بطل لا قيمة له ولا فائدة منه ولا دور له، وهذا ما أفضى بهذه الفئة بالدخول في مغامرة العمل والاندماج في عالم الشغل بأي طريقة ما قصد التخلص من البطالة وضمان المستقبل، نهيك عن مناصب الشغل الذي قد توفرها هذه المؤسسات للغير.

فالقفزة النوعية التي قامت بها الدولة في مجال دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ عام 1996 بخلق هيئة كجهاز سمي بـ لونساج، أصبحت الملاذ الوحيد لفئة الشباب البطال المحروم من مناصب الشغل، على غرار بعض الأجهزة الأخرى الذي اعتبرت كذلك كآليات دعم وتمويل، وهذا خاصة في الآونة الأخيرة إذا حددناها كفترة حرجت ربما تكون منذ سنة 2010 إلى 2015 يعني الفترة الصعبة التي كانت تعيشها البلاد آنذاك من الناحية الاقتصادية والاجتماعية خاصة كارتفاع الأسعار وقلة مناصب الشغل، كثرة خريجي الجامعات ومعاهد التكوين بدون عمل على غرار عدة تراكمات اجتماعية التي كانت كمثابة القطرة التي أفاضت الكأس وأدت إلي عدة تظاهرات وثورات شعبية تطالب الدولة بإيجاد حلول فورية، ففتح المجال كامتصاص لغضب الشعب خاصة فئة الشباب بإعطاء امتيازات لم تكن موجودة من قبل من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كارتفاع نسبة القرض الممنوح إلى أعلى مستوى والذي حدد بمليار سنتيم أي عشرة مليون دج، نهيك عن التسهيلات الجبائية لدى مصالح الضرائب، رفع التجميد عن جميع النشاطات في جميع المجالات والميادين، مما أدى إلى ارتفاع رهيب في عدد هذه المؤسسات مع تشابه النشاطات، قبول جميع الأفكار بدون دراسة، عدم مرافقة الوكالة لجميع المشاريع لكثرتها وتشابهها مما تسبب في خلق أزمة أخرى لازالت لحد الآن عالقة.

فهل نجحت لونساج في مهمتها كآلية دعم وتمويل للمؤسسات الصغير والمتوسطة؟ وهل حققت طموحات المستفيدين منها؟ مما يفضي بنا إلى عدة تساؤلات أخرى هل خففت لونساج من نسبة البطالة بتوفير مناصب شغل ؟

هل كانت لونساج برنامجا اقتصاديا واجتماعيا اصح أم لعبة سياسية غطت عن مساوئ وفشل الحكومة آنذاك؟

الفرضيات:

وللإجابة عن هذه التساؤلات ارتأينا بعض الفرضيات التي أدت بنا إلى دراسة معمقة حول الموضوع منها:

إدماج لونساج كفاعل اجتماعي من طرف الدولة لحل بعض المشاكل الاجتماعية العالقة آنذاك. فشل جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من لونساج لعدم دراسة هذه المشاريع قبل تنفيذها على ارض الواقع.

السماح لكافة فئات الشباب بالاستفادة من برنامج لونساج و كثرتها مع التشابه في النشاط أدى إلى ضيق سوق الشغل المحلي وفشل البعض.

عدم دراسة السوق قبل الموافقة على المشروع زاد من فشل جل المؤسسات المتشابهة في النشاط.

عدم المتابعة و الرقابة الدورية من الوكالة أدى إلى التلاعب من طرف أصحاب المؤسسات كبيع العتاد والدخول في مشاريع وصفقات أخرى رفع من حدة المشاكل وإفلاس المؤسسات.

عدم السماح بتغيير العتاد أو بيعه بعد مدة محددة من طرف الوكالة سبب كافي لفشل المشروع مدة دفع الأقساط غير ملائمة مع مدة نجاح المشروع.

أهمية الدراسة:

إن الإصلاحات والتحولات التي مرت بها الجزائر على مستواها الاقتصادي والاجتماعي واستمرارية بعض المشاكل والنكسات الاقتصادية كالبطالة وضمان مناصب شغل خاصة لخريجي الجامعات والمعاهد، أدى بنا للاهتمام بدراسة هذا الموضوع من الناحية السوسيولوجية أو السوسيواقتصادية، كما أن سياسة التشغيل في الجزائر من أهم ما جذب شغفنا البحثي فاخترنا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية دعم وتمويل كونها اعتبرت إستراتيجية من استراتيجيات التشغيل في الجزائر، بالإضافة إلى ما يلاحظ حاليا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادة من دعم وتمويل الوكالة من فشل وإفلاس وبعض الظواهر كبيع العتاد وهروب أصحاب المؤسسات الفاشلة خوفا من المحاكمة والزج بهم في السجون، كذلك لمعرفة أسباب هذه الظواهر ولماذا أخذت هذا الاتجاه السلبي ونسبة فشلها الكبيرة التي فاقت 90 بالمائة حسب الإحصائيات، وكان عدم التفاتة الباحثين لهذا الموضوع ودراسته من الناحية السوسيولوجية كون كل الدراسات تقريبا كانت من الناحية الاقتصادية ومعدل المردودية وغيرها

كأحد أسباب الأهمية البالغة لهذا الموضوع ثم محاولة تشكيل رصيد علمي يساهم في إثراء الموضوع من الناحية السوسولوجية الدراسات السابقة:

باعتبار أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة كبيرة وهامة لدى الباحثين في الاقتصاد الوطني، فقد تم تناوله من قبل العديد من الدراسات والأبحاث التي اختلفت في معالجتها لجوانب التمويل واليات الدعم وطرق التسيير وغيرها من الجوانب الهامة في هذا الموضوع، فنأخذ بعين الاعتبار بعض الدراسات القريبة من دراستنا من حيث المتغيرات ومنهجية البحث لتفادي التكرار ودراسة الموضوع من ناحية واحدة، منها ما يلي:

- دراسة العايب ياسين، رسالة دكتوراه بعنوان " إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة للسنة الجامعية 2010-2011 " توصلت هذه الدراسة إلى أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تكمن في ضعف الخصائص المتعلقة بالمؤسسة الصغير والمتوسطة فحسب بل ترجع نسبة كبيرة منها إلى سياسة التمويل المعتمدة في الجزائر أين نجد أهم مصدر للتمويل الخارجي يركز على البنوك العمومية والدعم المشترك بينها وبين هيئات دعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإلى جانب خصوصياتها المالية اتجه النظرية المالية الحديثة فان لديها أيضا خصوصية اتجاه ضيق مصادر التمويل لذا عمدت الجهات المسؤولة عنها بمحاولة التخفيف من حدة المشاكل والمعيقات التي تحد من إنشائها وتنميتها واستمراريتها على المدى الطويل، ولقد جاءت هذه الدراسة مخالفة للدراسة المتناولة نوعا ما من عدة جوانب مختلفة.

- دراسة عقبة نصيرة، رسالة دكتوراه بعنوان " فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة للسنة الجامعية 2014-2015 " أهم ما توصلت إليه الباحثة أن الجزائر خصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية فقط بالدعم المالي، وان علاقتها بالبنك مجرد علاقة إدارية بحتة تتمثل في المدين والدائن وأي تأخير أو امتناع عن الدفع تتحول العلاقة الى نزاع، واغلب المؤسسات ترغب في التوسيع لكن لا تتوجه للبنوك بسبب ثقل الإجراءات رغم الضرورة الملحة للتمويل، ولا تعمل البنوك الجزائرية على تقديم منتجات مالية تتناسب مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة قريشي يوسف، أطروحة دكتوراه بعنوان " سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، 2005 "

تناولت هذه الدراسة الأسس النظرية لبناء الهياكل المالية من خلال عدة نظريات ونماذج، وقامت بدراسة مختلف العوائق التي تحول دون تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتجاوز الإشكالية التالية لهذه المؤسسات، وهي تهدف إلى تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي من خلال الوقوف على أهم المحددات التي تفسر بناء هياكلها، ومحاولة إبراز السمات العامة فيما يتعلق بسياسة التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومقارنتها مع نظيراتها في البيئات الاقتصادية الأخرى، ودراسة المتغيرات المفسرة لهيكل التمويل بالوقوف على طبيعة سياسة التمويل التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2- المنهج وطرق معالجة البحث:

منهجيا اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك حسب طبيعة دراستنا للموضوع في تحليل بعض الإحصائيات والمعطيات الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ووصف الظروف و المراحل التي مر بها الشباب المستفيد من لونساج قبل وبعد الاستفادة، وكذلك معرفة واقع الظروف المعاشية لأصحاب هذه المؤسسات، ومعرفة كل الأبعاد التي تتحكم في الموضوع كظاهرة اجتماعية تفاقمت مع الوقت سلبيا من ناحية، ومن ناحية أخرى معرفة جميع أسباب القبول أو العزوف عن الاستفادة من لونساج وأسباب الفشل والتخلي عن المشروع، وهذا عن طريق تحليل المقابلات التي أقمناها مع بعض المبحوثين، حيث تم اعتماد المقابلة كأداة لجمع البيانات ثم تحليلها والخروج بمجموعة نتائج، حيث تم تقسيم المقابلة إلى ثلاث محاور أساسية، كان المحور الأول عبارة عن المحور الخاص بالبيانات الشخصية للمبحوثين المتمثل في الجنس، السن، مكان الإقامة والحالة الاجتماعية، أما المحور الثاني فتمثل في مجموعة من الأسئلة حول طريقة التمويل وكيفية الاستفادة من لونساج ومدى فاعليتها، والقطاع الخاص بالنشاط وعدد العمال أما آخر محور فكان عبارة عن أسئلة مفتوحة على شكل حوار متبادل النقاش تضمن مدى نجاح المشروع أو فشله والأسباب التي كانت وراء إما النجاح أو الفشل الذي جل المبحوثين كان مسيرهم.

كما كانت الملاحظة العلمية في مواقع الدراسة مصدر إلهامنا حول اكتشاف أكثر من متغير حول الموضوع زاد من اهتمامنا للغوص أكثر في مجال دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المؤسسات المستفيدة من آليات الدعم المعروفة

عينة الدراسة: تمثلة العينة المدروسة في 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة باقليم ولاية معسكر، حيث تنشط هذه المؤسسات بمختلف المجالات الاقتصادية، ومماثلة لجميع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الناشطة في مختلف أرجاء القطر الوطني، علما ان المتغيرات البيئية التي تزاوّل فيها هذه المؤسسات نشاطها لا تختلف عن باقي المؤسسات الأخرى، حتى المشاكل والمعوقات مماثلة تقريبا.

تحديد مفاهيم الدراسة:

التمويل:

ليس هناك من شك أن جميع المشاريع الصناعية بمختلف مستوياتها سواء الجديدة منها أو القائمة تحتاج للتمويل المناسب حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترة حياتها بدءا بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية.

ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، فتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية، لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل على أنه: "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي". أو يقصد به توفير المال اللازم للاستثمار بغض النظر عن تعدد مصادره سواء التمويل الذاتي أو التمويل الخارجي، أي يخصص بدراسة كل ما يتعلق برؤوس الأموال. أو هو عملية تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط وبداية العمل، والقدرة على إمداد تلك المؤسسات بالأموال اللازمة للقيام بالنشاط. (العساف، واخ، 2012، 299)

كما يعني توفير المبالغ النقدية لدفع أو تطوير مشروع أو مؤسسة خاصة أو عامة وباعتبار أن التمويل هو الحصول على الأموال لغرض استخدامها للتشغيل أو التطوير، حيث تركز الوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال من عدة مصادر متاحة من خلال دراسة تكلفة الفرصة البديلة. (طلحي، س، 2007، 45)

فمن خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريفا إجرائيا أو ما قد يلاحظ حول التمويل أو آليات التمويل والدعم على أنها المصدر أو الوسيلة التي يمكن الاعتماد عليها في رصد وإنشاء مؤسسة ما صغيرة أو متوسطة ويخص رؤوس الأموال من الناحية المادية والموارد البشرية من الناحية المعنوية، فلا تقوم المؤسسة بالتمويل المالي فقط بل تحتاج إلى عدة مصادر مختلفة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعا للظروف والبيئة التي تظهر وتتطور فيها، لذا فإن إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى أمرا خاضعا للعوامل البيئية التي نشأت فيها من جميع النواحي الاقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها.

إلا أن هذا لا ينفي أو يمنع من وجود العديد من المحاولات لإعطاء تعاريف حول هذه المؤسسات، ومن بين التعاريف التي قدمت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

تعاريف مختلفة لعدة مدارس عالمية:

تعريف الكنفيديرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا: تعد تلك المؤسسات التي يتولى فيها القيادة صاحبها شخصيا ويباشر المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.

كما يعرفها قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بأنها كل نشاط لفرد أو أكثر يعملون لحسابهم ويكون مشروع ذو استقلالية مالية وإدارية لا يفوق عدد عمالها المائة عامل.(خبانة، ع، 2013، 13)

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: حسب قانون المنشأة الصغيرة سنة 1953 فهي ذات ملكية وإدارة مستقلة لا تخضع لسيطرة مؤسسة كبرى من حيث مجال النشاط استنادا على معيار حجم المبيعات و معيار العمالة، وتعتبر كل مؤسسة تشغل اقل من 500 عامل مؤسسة صغيرة أو متوسطة.(رحموني، ا، 2011، 20)

تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد عرف القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963 (basic law small and medium enterprise)، والذي تم تعديله سنة 1999 وهو بمثابة الدستور الذي وضع للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات، وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبيرة تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان النواة الأساسية والقاعدة الرئيسية لنمو وقوة الاقتصاد، ولقد عرفت على أنها المؤسسات التي لا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني.(خوني، حساني، 2008، 29)

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المشرع الجزائري:

والجزائر كغيرها من دول العالم عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار العمالة ورأس المال، الصادر في الجريدة الرسمية حسب المادة الرابعة على أنها تلك المؤسسات التي تنتج سلع وخدمات عدد عمالها من 1 إلى 250 عامل ولا يفوق رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح ما بين 100 و500 مليون دينار.(عيسى، أ، 2009، 274) إن اختلاف هذه التعاريف وتمايزها يدل على عمق ومدى قوة المصطلح واخذ مكانة أوسع لدى معظم الباحثين والمختصين في هذا المجال، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة عند الياباني ليست نفسها عند الأمريكي أو الأوروبي أو الجزائري، لذا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هي إلا نتاج للبيئة والمحيط التي جدت وانشأت فيه فيمكن تعريفها على أنها المؤسسة ذات الطابع الشخصي المستقلة إداريا وماليا وتسييريا، غير خاضعة لسيطرة أو تحكم مؤسسات أخرى، ما إذا أردنا إعطائها تعريفا إجرائيا حسب الواقع الجزائري على غرار الدراسات

السابقة والدراسة الحالية وخاصة المستفيدة من دعم وتمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فيمكن القول أنها المؤسسات ذات الملكية الخاصة خاضعة لتسيير صاحبها لا يتجاوز عدد عمالها العشرين عاملا، لا يفوق رأسمالها العشر ملايين دينار جزائري تنشط في مختلف المجالات الصناعية، الفلاحية والخدماتية .

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة. وتعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وحدد مقر الوكالة بالجزائر العاصمة، ويمكن نقله لأي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي. (جريدة رسمية، 1996، 12)

وهي هيئة عامة ذات طبيعة محددة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تحت إشراف وزير التشغيل، هي المسؤولة في إطار مهمتها لإنشاء وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع والخدمات، وتقديم المشورة ومرافقة الشباب المبادرين في إطار التنفيذ من مشاريعهم الاستثمارية.

شروط الأهلية:

- يكون بين 19 و35 سنة عندما يولد الاستثمار، ما لا يقل عن ثلاث وظائف دائمة
 - الحصول على شهادة أو مؤهل مهني
 - تعبئة مساهمة شخصية في شكل الأموال الخاصة
 - عدم التواجد في العمل المدفوع الأجر عند إدخال استمارة التسجيل للحصول على المساعدة
 - أن يكون مسجل في خدمات وكالة التوظيف الوطنية كشباب للعمالة العاطلين عن العمل
- مقدار الاستثمار:

أقصى مبلغ للاستثمار هو عشرة ملايين دينار (10.000.000 دج). (و.و.ن، بدون، 7)

3- النتائج:

تفريغ المقابلات من خلال الجدول التالي:

جدول البيانات الشخصية للمبحوثين

الجدول رقم: 01

رقم المقابلة	الجنس	السن	المؤهل	المشروع	مجال النشاط	سنة البداية
01	ذكر	25	رخصة سياقة	مؤسسة كراء السيارات	خدماتي	2011

02	ذكر	27	شهادة تكوين مهني	لحام	إنتاجي	2012
03	ذكر	31	شهادة تكوين مهني	قاعة حلاقة متعددة الخدمات	خدماتي	2015
04	ذكر	36	رخصة سياقة	مؤسسة سيارات الاجرة	خدماتي	2014
05	أنثى	29	شهادة تكوين مهني	ورشة خياطة	إنتاجي	2012
06	أنثى	25	شهادة تكوين مهني	محل تنظيف الملابس	خدماتي	2013
07	ذكر	22	شهادة عمل	قصاصة	إنتاجي	2011
08	ذكر	30	شهادة عمل	مخبزة وحلويات	إنتاجي	2013
09	ذكر	24	شهادة عمل	مؤسسة اعادة تدوير البلاستيك	إنتاجي	2014
10	ذكر	33	شهادة عمل	مؤسسة تعليب كل انواع الحبوب	إنتاجي	2014
11	ذكر	30	رخصة سياقة	مؤسسة كراء السيارات	خدماتي	2012
12	ذكر	29	شهادة تكوين مهني	مؤسسة صنع وتحويل الصابون	إنتاجي	2011
13	ذكر	29	رخصة سياقة	مؤسسة سيارات الاجرة	خدماتي	2015
14	ذكر	33	شهادة تكوين	قاعة متعددة الرياضات	خدماتي	2015
15	ذكر	34	شهادة تكوين	مؤسسة تربية البقر وانتاج الحليب ومشتقاته	إنتاجي	2014
16	ذكر	21	شهادة تكوين	مطبعة	إنتاجي	2012

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تصريحات المبحوثين

يلاحظ من خلال الجدول أن جل المبحوثين لا يقل سنهم عن 20 سنة ولا يزيد عن 35 سنة، هذا دليل على أن هذه الملاحظة العمرية هي المرحلة التي تكون فيها هذه الفئة من الشباب بحاجة إلى الشغل، بحاجة لبناء مستقبل تهئية ظروف معيشية ملائمة، وغيرها من الاحتياجات التي يتطلبها أي شاب في هذا العمر، كذلك تبين أن معظم النشاطات محدودية المهنة لا يمكن الابتكار فيها أو الزيادة في التوسعة بحاجة كبيرة، وحتى المؤهلات هي عبارة عن شهادات إما

تكوين مهني أو شهادة عمل لا يمكن لها أن تكون العمل الوحيد للولوج في عالم الشغل بطريقة غير مضمونة مسبقا، بغض النظر عن تاريخ بداية النشاط الذي كان تقريبا متقارب منذ 2011 حتى 2015، وهي المرحلة التي زادت فيها نسبة البطالة في الجزائر وبدأ ظهور علامات الغضب في الشارع الجزائري وانتفاضة جل شرائح المجتمع مطالبين بالتغيير وتسوية الأوضاع، مما أدى بالدولة منح امتيازات جديدة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للحد من تفاقم المشاكل وامتصاص الغضب الشعبي الذي كان قد يؤدي الي ما لا يحمد عقباه، هذا مما أدى بالتوافد الكبير على جل فروع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في كامل أنحاء الترتب الوطني، وزاد في ارتفاع نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك المرحلة بدون أي ترشيد ودراسة سابقة في مختلف المجالات و الميادين.

4- مناقشة النتائج:

تحليل المقابلات:

المحور الأول كان خاص بمدى معرفة البيئة والمحيط الذي يعيش فيه المبحوث من ناحية الحالة العائلية و المعيشية أي تدني المستوى المعيشي للفرد هل له دخل في التوجه نحو الدخول في مغامرة الشغل كما سماه المبحوثين لأنها غير مضمونة كما يقال بالنسبة لهم، كذلك دور العائلة أي الأولياء والإخوة والأقارب، على غرار السن والجنس والمستوى التعليمي، فمن كل هذا تبين ان اختيار لونساج و التوجه نحو هذا الطريق هو عبارة عن تراكمات اجتماعية زادت مع الوقت في تضيق المسار المعيشي، يعني اعتبرت لونساج في هذه المرحلة هي المفرد الوحيد الذي قد يلجأ إليه الشباب لبدأ حياة جديدة وبناء مستقبل مضمون.

أما المحور الثاني فقد كان الواقع المر الذي تصادم به المبحوثين بعد الدخول في دوامة لا يمكن التراجع فيها وهي إما النجاح أو الفشل، فتصريحات المبحوثين وردت فعلهم عن بعض الأسئلة دلت على أن لونساج في حد ذاته مشروع فاشل فإعطاء تمويل بدون مراقبة ودراسة معمقة يمكن أن يحدث كارثة، كما هو مطالب به الآن مسح الديون وإعادة الجدولة وغيرها فأين الحل؟ فهذا ما قاله المبحوثين: " أين الحل كنا شباب بطالين وهانيين و أصبحنا الآن بطالين ومديونين "

فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن كل المشاريع الممولة من لونساج فشلة فلماذا؟

أما آخر محور فكان عبارة عن حلقات نقاشة مع المبحوثين الذين افرغوا ما لديهم من مشاكل ومعوقات حول مشاريعهم منها مطالبة البنوك الدورية لتسديد الديون، قضايا عالقة في المحاكم قد تجز بأصحابها إلى السجون، العتاد الذي أصبح عبارة عن خردة لا تصلح لشيء، مصالح الضرائب التي أصبحت تطالبهم بدفع مستحققاته، وغيرها من الأمور والمشاكل العالقة التي قد لا

تحل إلا بطريقة واحدة وهي مسح الديون والتي أصبحت حلم كل فرد استفاد من لونساج ودخل بوابة القلق وعدم الاستقرار. هذا ما يستدعي إلى إعادة النظر في الإستراتيجية التي أعدتها الدولة لمحاربة البطالة والقضاء على المطالبة بالتشغيل المباشر في الآونة الأخيرة، وإعادة البرمجة في مختلف آليات الدعم والتمويل التي أعدتها الدولة لمحاربة هذه الظواهر الاجتماعية.

5- خاتمة عامة:

وفي الأخير ختاماً لما تم إقراره من قبل يمكن القول أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل لعبة دوراً سياسياً اجتماعياً أكثر منه اقتصادياً خاصة في مرحلة تواجد ما سمياً بالربيع العربي والثورات الشعبية في معظم الدول العربية كدولتي تونس وليبيا المجاورتين وما حصل فيهما، فلولا فتح مجال للشباب وإعطائهم بعض الامتيازات وترك العنان لإمدادات الوكالة الوطنية كآلية من آليات التمويل والدعم، وتغيير مسارها الصحيح إلى المسار المسطر أنا ذاك لإغفال جل شرائح المجتمع الجزائري عن المطالب التي كان يريدونها، فالفئة المعنية في ذلك الوقت هي الشباب الذي طاله الفقر والحرمان والحرقة، وغيرها

لكن هل سيتم مساندة هؤلاء الشباب الذين تم التلاعب بهم في مرحلة ما ؟ وكيف ذلك؟

6- المصادر والمراجع:

الكتب:

- احمد رحموني. (2011). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري* (الإصدار ط1). المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.
- احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان. (2012). *الاصول العلمية والعملية لادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة* (الإصدار ط1). عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- خبانة عبدالله. (2013). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة*. الازرطة، الاسكندرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، الجزائر: دار الجامعة الجديدة.
- دريد كامل ال شبيب. (2010). *ادارة مالية الشركات المتقدمة* (الإصدار الطبعة العربية). عمان، الاردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- رابح خوني، رقية حسان. (2008). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها* (الإصدار ط1). القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

المقالات:

شريف غياط، محمود بوقموم. (2008). التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* (العدد الاول)، 133.

ايت عيسى. (2009). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: افاق وقيود. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*. (العدد 6). 274. جامعة تيارت. الجزائر.

الرسائل الجامعية:

سماح طلحي. (2007). *قرض الايجار واشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. رسالة ماجستير في علوم التفسير تخصص مناظرة المؤسسة. المركز الجامعي العلابي بن مهدي: ام البواقي.

الجريدة الرسمية:

المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الجريدة الرسمية. العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

الوكالة الوطنية للنفايات . دليلي انشاء مؤسسة